مجلة جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية
Sebha University Journal of Pure & Applied Sciences
Journal homepage: www.sebhau.edu.ly/journal/index.php/jopas

و اقع السياسات التعليمية بالجامعات الليبية ودورها في تحقيق مجتمع المعرفة (جامعة المرقب نموذجاً)

*مجي الدين فره[1] و دياب الرويمي[2] و اشرف جليد[3]

[1] التربية و علم النفس، الآداب و العلوم مسلاته، المرقب ، ليبيا
[2] التربية و علم النفس، الآداب و العلوم قصر الاخيار، المرقب ، ليبيا
[3] طب مجتمع، المعهد العالي للعلوم و التقنية مسلاته، ليبيا

الملخص

هدف الدراسة: هدفت الدراسة الى توضيح وتحليل واقع السياسات التعليمية الحالية بالجامعات الليبية، والتعرف على دورها في تحقيق مجتمع المعرفة لمواكبة مستجدات العصر من خلال مساهمتها في إنتاج المعرفة وتوليدها، ومساهمتها في نشر المعرفة، ومساهمتها في تطبيق المعرفة وتوظيفها، كما حاولت الكشف على الفروق بين أعضاء هيئة التدريس حول تقييمهم لدور جامعة المرقب في تحقيق مجتمع المعرفة وفقاً لمتغير الجنس والتخصص والدرجة العلمية، ثم اقتراح بعض الحلول المناسبة لتطوير السياسات التعليمية بالجامعات الليبية للتكيف مع التقدم المذهل في المعلوماتية والتقنية لتحقيق مجتمع المعرفة .منهجية الدراسة: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، بالاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع بيانات الدراسة من مجتمعها المتمثل في أعضاء هيئة التدريس بجامعة المرقب ، والذي تم تمثيله بعينة بلغت (300) عضواً ، تم اختيارها بالطريقة العشوائية. أهم نتائج الدراسة : أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج أبرزها: أن تحليل واقع السياسات التعليمية بالجامعات الليبية تنبئ عن قصور السياسات التعليمية في تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية التي يجب أن تكون. كما أشارت النتائج أن السياسات التعليمية للجامعة تبعا لتقديرات أعضاء هيئة التدريس كانت ضعيفة في محاور الدراسة الثلاث (توليد و انتاج المعرفة - نشر المعرفة - تطبيق و توظيف المعرفة)، كما اشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة لتقييم دور السياسات التعليمية للجامعة في إنتاج المعرفة وتوليدها، ونشر المعرفة، وتطبيقها و توظيفها، تعزى لمتغير الجنس التخصص والدرجة العلمية. وفي ضوء النتائج يوصي الباحثون بتحديث السياسات واللوائح المنظمة للجامعات الليبية تجمع بين التجديد والواقعية بما يتوافق مع مستجدات العصر الحالي وزيادة الانفاق على الجامعات وخاصة المخصصات المقررة للبحث العلمي وتوجيهه لحل مشكلات المجتمع.

الكلمات المفتاحية:

السياسات التعليمية
التعليم الجامعي
إدارة المعرفة
جامعة المرقب

The role of educational policies in Libyan universities in achieving the knowledge society (Al-marqib University as a model)

*Muhi addin Fera [a], Diab Alruwimi [b], Ashraf Gelade [C]

[a] Education and Psychology, Arts and Science of Masallatah, Al-marqib, Libya
[b] Education and Psychology, Arts and Science of Qasr al akhyar, Al-marqib, Libya
[C] Community Medicine, the Higher Institute of Science and Technology of Masallatah, Libya

Keywords:

Educational policies
Knowledge Management
El-mergib University

ABSTRACT

This study aimed to identify the analysis of the reality of educational policies , to identify their role to achieve the knowledge society in Libyan universities, and also tried to reveal the differences between the faculty members on their assessment of the role of Al-mergib university in achieving the knowledge society according to the gender, specialization, scientific degree,Study methodology:

*Corresponding author:
E-mail addresses: mmfera@elmergib.edu.ly, (D. Alruwimi) daalrwaimi@elmergib.edu.ly, (A. Gelade) ashrifjleed80@gmail.com
Article History : Received 26 December 2020 - Received in revised form 4 March 2021 - Accepted 18 March 2021

this study adopted descriptive and analytical approach, by collecting its primary data by distributing a questionnaire to a sample from faculty members at Al-mergib University,The results showed that the educational policies of the University according to the estimates of faculty members were weak, and that the analysis of the reality of the educational policies of Libyan universities indicates a failure to meet the economic, social and ethical needs that must be, The results also indicated that there were no significant differences between the responses of the sample members to assess the role of the University's educational policies in the production of knowledge ,The researchers recommend updating the policies and regulations governing Libyan universities combining innovation and realism in line with the latest developments of the current era and increasing spending on scientific research and directing it to solve the problems of Libyan society.

المقدمة

شهد العالم في السنوات الأخيرة جملة من التطورات والتحديات المعلوماتية ذات أبعاد مختلفة في كافة المجالات منها المجال التربوي، حيث شكلت بأبعادها المختلفة منطلقاً لدعوات عديدة بضرورة إصلاح النظام التربوي بجميع مستوياته، خصوصا في ظل عجز النظام الحالي عن مواجهة التحديات التي أفرزتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحول العالم من مجتمع صناعي إلى مجتمع معلوماتي.

وقد دفعت التطورات العالمية المتفاعلة ، الدول المتقدمة إلى التنافس ، وإيلاء معايير اعتماد الجامعات ومؤسسات التعليم العالي عنايةً خاصة، لإيمانها أن الذي أصبح مطلوباً هو تعليمٌ من نوع جديد، تعليم يهيئ الفرد والمجتمع لحقائق وديناميكيات عصر الثورة التكنولوجية ، والمعرفية ، التي هي من أهم خواص القرن الحادي والعشرون، وهي تعتمد على المعرفة العلمية المتقدمة، والاستخدام الأمثل للمعلومات المتدفقة والمتضاعفة . [1]

وهذا الأمر يفرض على مؤسسات التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بوصفه المسؤول عن قيادة عمليات التغيير في المجتمعات أن يسعى لتأسيس مجتمع معرفي قوي يهدف إلى تحقيق أعلى درجات التنمية في مختلف القطاعات، الأمر الذي فرض تحدياً أمام المسؤولين عن التعليم الجامعي في بلدان العالم المختلفة، ودفعهم إلى إعادة النظر في تقييم أداء هذه الجامعات للوقوف على قدرتها في الإسهام في بناء مجتمع المعرفة وتحقيقه.[2]

ويعتبر التعليم الجامعي أحد أهم مرتكزات التنمية البشرية، ذلك أنه يتعلق بإعداد الكفاءات المتخصصة في مختلف مجالات الحياة، حيث يحتاج التعليم الجامعي كي يؤدي دوره بالشكل المأمول إلى تطوير مستمر يستجيب من خلاله للتحديات الطارئة والمتجددة والتغيرات العميقة التي يواجهها، حيث تعرضت أنظمة التعليم الجامعي خلال السنوات الأخيرة في مختلف الدول إلى تحولات عميقة، تحت تأثير سلسلة من التغيرات الوطنية والدولية مثل الزيادة الكثيفة والمستمرة لعدد الطلبة، وزيادة قيمة البحث والإبداع في الاقتصاد العالمي للمعرفة ، والمنافسة المستمرة بين مؤسسات التعليم الجامعي واعتماد توجهات الإصلاح والتطوير، وضمان الجودة والحركية والفاعلية، وكذلك التوسع في استعمال تقنيات المعلومات والتعليم، ومن أجل مواجهة كل هذه التحولات والتغيرات يجب أن تمتاز منظومة التعليم الجامعي بكل عناصرها بالجودة والنوعية.[3]

وتُعَدُ الجامعة إحدى الدعامات الرئيسية التي يرتكز عليها تقدم المجتمع ونموه، وذلك لأنها المؤسسة العلمية الأكاديمية التي تعمل على تطوير الموارد البشرية وتزود جميع المؤسسات الأخرى بكافة التخصصات والكوادر البشرية اللازمة لمتطلبات التنمية الشاملة في المجتمع.

والجامعة إذ تتربع على قمة الهرم النظام التعليمي والتربوي، لإعداد الموارد البشرية التي تستجيب لمنطلقات التنمية الاجتماعية الشاملة ، فانه ينبغي أن تناط بها مهمة خطيرة وهامة، ألا وهي صياغة الشباب فكرا، وفعلا، ووجدانا، وانتماء، ذلك أن قيادات المجتمع العليا في مختلف المجالات العلمية والاقتصادية والسياسية والإدارية والثقافية، هي من خريجي الجامعات، فبقدر ما تستطيع هذه الجامعات أن تلم وتربي الإنسان على استخدام الطريقة العلمية في حل المشكلات واتخاذ القرارات، والتكيف مع المستجدات، وإكسابهم القدرة على الحركة في مجال تخصصاتهم، بقدر ما يتقدم المجتمع ويتطور، وبعكس ذلك فان المجتمع سيبقى يراوح مكانه أو يتقهقر إلى الوراء.[4]

من هنا يجب ان لا ينظر إلى التعليم الجامعي ، على أنه حصول مؤهل معترف به، يضم الشخص إلى الطبقة المتعلمة، عن طريق الحراك الاجتماعي الذي ينتج عن التعليم، بل يجب أن ينظر عليه على أنه إعداد متوازن للحياة المنتجة، في ظروف وعلاقات متداخلة، ومتنوعة، فالمصالح والفرص ومطالب الحياة لا تقتصر على بضعة موضوعات يختار الشخص دراستها، وإنما تشمل المجتمع بكل نواحيه.

لذلك ينبغي أن تعنى السياسات التعليمية، بربط الواقع والمستجدات والمتغيرات العلمية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه حاجات المجتمع بمتطلباته النمائية، من خلال عملية تغيير مخططٍ لها، ومعتمدةٍ على بياناتٍ ومعلوماتٍ ودراساتٍ ذات أهدافٍ دقيقة ، بغية إحداث تغيرات من أجل الوصول بالجامعات الليبية إلى أحسن صورة ممكنة، بحيث تؤدي الغرض المطلوب منها بكفاءة وفاعلية ، أي لابد من وضع السياسة التعليمية في ضوء خطط التنمية الشاملة لجميع القطاعات فلا بد من ارتباط السياسة التعليمية بالسياسة العامة للدولة بحيث تكون أهداف السياسة التعليمية متكاملة مع الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة.

مشكلة الدراسة:

يتميز هذا العصر بالتقدم العلمي والتكنولوجي ، وتتسم الحياة فيه بالتطور المتسارع في مختلف المجالات ، التعليمية ، والصحية ، والتفافية ، والصناعية ، والاتصالات ، وغيرها من ميادين الحياة ، الأمر الذي اوجد بيئة خصبة للنتاج العلمي الرفيع، في مستويات متقدمة من التكنولوجيا والمعلومات، وان هذا التقدم المعرفي والتكنولوجي أثر كثيراً في تقدم المجتمعات البشرية، فوفر مخزون هائل من المعلومات والمعارف في شتى المجالات والتخصصات، يستطيع من خلالها الاستفادة منها حيثما شاءوا، وبالوسائل والطرق التي أتاحتها لهم هذه الثورة ، فالسعي إلى الاستفادة من هذه التطورات والارتقاء بها بما يحقق النهضة الحضارية للمجتمع، أمر لازم وضروري حتى يواكب مجتمعنا المجتمعات المتقدمة والمتطورة.[5]

إن نظرة سريعة إلى واقع جامعاتنا ومدى قدرتها على تحقيق الطموحات، نجدها بعيدة كل البعد عن المشاكل والقضايا التعليمية الموجودة، وأن

مناهجنا الدراسية لا تزال تركز على الأساليب والطرق التقليدية التي تعتمد على التلقين والحفظ.

ونظرا لما يتسم به القرن من تغيرات سريعة ومتلاحقة في مختلف الميادين، وخاصة الميادين التعليمية والتكنولوجية، حيث تؤثر هذه التغيرات بشكل مباشر على السياسات التعليمية، لذا أصبح من الضروري مواكبة السياسات التعليمية لمتطلبات العصر، فضلا عن المتطلبات المستقبلية المتوقع حدوثها، كما ينبغي تحرير التعليم من الأساليب والطرائق التعليمية التقليدية التي تركز على كمية المعلومات المقدمة للمتعلم ومدى إتقانه لها، وإنما التركيز على الأساليب والطرائق التي يعتمدها المتعلم في الحصول على المعلومات من مصادر متعددة.

ولتأسيس هذا النوع من مخرجات التعليم فإننا نحتاج إلى سياسات تعليمية تعد الفرد للحياة المعاصرة لكي يؤدي أدواره التي يتوقعها المجتمع منه، وتشكل شخصيته الإنسانية القادرة على التنمية والتكيف، ويمتلكون المنهجية العلمية في التفكير المبدع والإنتاج المبتكر للإسهام في بناء مجتمع المعرفة وتحقيقه.

لذلك جاءت هذه الدراسة لتحلل سياسة التعليم الجامعي في ليبيا كما جاءت في وثيقة سياسة التعليم الجامعي (اللائحة 501) من ناحية الصياغة والمضمون والتنفيذ وفقاً للمعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية الناجحة ومن ثم وضع اقتراحات لتطويرها.

وبذلك تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي :

- ما تحليل و اقع السياسات التعليمية بالجامعات الليبية وما دورها في تحقيق مجتمع المعرفة (جامعة المرقب نموذجاً) ؟

أهمية الدراسة:

1- تكمن أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي يتناول ألا وهو تحليل السياسات التعليمية بالجامعات الليبية ودورها في تحقيق مجتمع المعرفة لمواجهة تحديات العصر والمتطلبات المستقبلية المتوقع حدوثها.

2- تساهم هذه الدراسة في وضع بعض الحلول لتطوير السياسات التعليمية التي تضمن الارتقاء بالتعليم الجامعي كي يصبح أداة فاعلة في صنع المستقبل وجسرا نلج به حضارة القرن الحادي والعشرين.

3- تلبية الطلب المتزايد على التعليم الجامعي والتكيف مع التغيرات المستقبلية.

4- الاسهام في تحديد أهداف التعليم الجامعي واتجاهاته.

5- قد تساهم الدراسة الحالية في فتح المجال أمام أبحاث ودراسات أخرى في مجال السياسات التعليمية .

أهداف الدراسة:

حققت الدراسة الأهداف التالية:

1- تحليل واقع السياسات التعليمية بالجامعات الليبية.

2- التعرف على دور السياسات التعليمية بالجامعات الليبية في تحقيق مجتمع المعرفة بجامعة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

3- التعرف على الفروق بين أعضاء هيئة التدريس دور السياسات التعليمية بالجامعات الليبية في تحقيق مجتمع المعرفة باختلاف متغير الجنس والتخصص والدرجة العلمية؟

4- اقتراح بعض الحلول المناسبة لتطوير السياسات التعليمية بالجامعات الليبية للتكيف مع التقدم المذهل في المعلوماتية والتقنية لتحقيق مجتمع المعرفة.

تساؤلات الدراسة:

أجابت الدراسة على التساؤلات التالية:

1- ما تحليل واقع السياسات التعليمية بالجامعات الليبية؟

2- ما دور السياسات التعليمية بالجامعات الليبية في تحقيق مجتمع المعرفة بجامعة المرقب من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

3- هل توجد فروق بين أعضاء هيئة التدريس دور السياسات التعليمية بالجامعات الليبية في تحقيق مجتمع المعرفة باختلاف متغير الجنس والتخصص والدرجة العلمية؟

4- ما المقترحات المناسبة لتطوير السياسات التعليمية بالجامعات الليبية للتكيف مع التقدم المذهل في المعلوماتية والتقنية لتحقيق مجتمع المعرفة.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

1- **الحدود الموضوعية:** تحليل واقع السياسات التعليمية بالجامعات الليبية ودورها في تحقيق مجتمع المعرفة.

2- **الحدود البشرية:** أعضاء هيئة التدريس بجامعة المرقب.

3- **الحدود المكانية:** كليات جامعة المرقب الواقعة داخل بلديات الخمس ومسلاته وقصر الأخيار والقره بوللي.

4- **الحدود الزمنية:** أجريت الدراسة خلال العام الجامعي (2019 – 2020م).

مصطلحات الدراسة:

السياسة التعليمية: السياسة التعليمية مصطلح مشتق من السياسة العامة للدولة، ويختلف تناوله حسب توجه الدولة والإطار الفكري للباحثين، وتعد السياسة التعليمية نوعاً من الخطط تتحدد في صورة تقارير أو مفاهيم عامة ترشد أو توجه المسؤولين في الوزارة الوصية لاتخاذ القرارات، وتنفيذها في المؤسسات التعليمية. [6]

كما تعرف السياسة التعليمية بأنها مجموعة من الأسس والأهداف والمبادئ والمعايير التي تحدد الإطار العام للتعليم في بلدٍ ما، وفق عقيدته، ومبادئه، وتوجه حركته، لبناء الأجيال التي تساهم في صنع وتحقيق التنمية للمجتمع.[7]

اما التعريف الاجرائي فهي مجموعة من المبادئ والإجراءات واللوائح والبرامج والأهداف التي تتخذها الجامعة لتنفيذ فلسفتها وأهدافها التعليمية، بما يحقق احتياجات التنمية الاجتماعية الشاملة والتكيف مع المتغيرات.

- الدور: هو الوظائف والأنشطة التي تقوم بها الجامعة لتحقيق أهدافها، وتتمثل في توليد وإنتاج المعرفة، ونشر المعرفة، وتطبيق المعرفة واستثمارها.

مجتمع المعرفة: هو ذلك المجتمع الذي تتحقق فيه مجموعة من المتغيرات أهمها نشر المعرفة من خلال مجموعة من الآليات في مقدمتها التعليم الجيد ، والتدريب المناسب، والإعلام الهادف، وشبكة المعلومات المتاحة للجميع، واستيعاب المعرفة وتوظيفها، ونمو قاعدة البحث العلمي والتكنولوجي، ودعم النشر العلمي، وتشجيعه، وبراءات الإختراع، والمكتبات، والتعليم المؤدي إلى

الإبداع.[8]

مجتمع المعرفة : هو ذلك المجتمع الذي يتخذ المعرفة هدفاً رئسياً في شتى مجالات حياته، ويحسن استعمال المعرفة في تيسير أموره، وفي اتخاذ القرارات السليمة والرشيدة، وأيضاً هو ذلك المجتمع الذي ينتج المعلومة لمعرفة خلفيات الأمور وأبعادها بمختلف أنواعها، ليس في بلده فقط بل في أرجاء العالم كله.[9]

مجتمع المعرفة إجرائياً: هو ذلك المجتمع الذي يقوم أساساً على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي ، الاقتصاد، والمجتمع المدني ، والسياسة ، والحياة الخاصة، وصولا إلى ترقية الحالة الانسانية باطراد، أي إقامة التنمية الانسانية.

الدراسات السابقة:

من خلال مراجعة الأدب السابق التي تتعلق بموضوع الدراسة الحالية تبين أن هناك دراسات كثيرة تتعلق بالسياسات التعليمية والنظم التعليمية المتبعة في عالمنا العربي، ولكن لم يتحصل الباحثون على أية دراسة في ليبيا - حسب علم الباحثون - ولكن هذه الدراسات في معظمها تناولت الوضع الراهن للسياسات التعليمية، إلا أن القليل منها الذي وضع تصوراً مستقبلياً لتطوير السياسات التعليمية التي ينبغي أن تطبقها الجامعات لتحقيق مجتمع المعرفة لمواجهة مستجدات العصر، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى القيام به، وسنورد بعضا من هذه الدراسات التي لها صلة بالدراسة الحالية.

- دراسة بدران (1993) بعنوان: الوضع الراهن للسياسات التعليمية العربية بالتناقض البنيوي علميا، واجتماعيا، وثقافيا، وتربويا، و اقتصاديا.[7]

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع السياسات التعليمية العربية بالتناقض البنيوي علميا، واجتماعيا، وثقافيا، وتربويا، واقتصاديا.

وتوصلت إلى أن كل الوقائع تشير إلى السياسات التعليمية في الوطن العربي، لا يزال دون المستوى الذي يؤهل هذا الوطن لإحتواء العلم الحديث، واستيعاب مفاهيم وإنشاء المؤسسات المطابقة لتوطينه وتمثله، وإعادة إنتاجه بما يخدم أهدافها ويحقق مصالحها.

- دراسة مجدي الغرايبة وآخرون (2000) بعنوان : السياسات التعليمية ودور التعليم الجامعي في تهيئة الانسان لمواجهة تحديات العصر.[4]

هدفت الدراسة إلى التعرف على المبادئ التي ترتكز عليها السياسات التعليمية، وإلى دور التعليم الجامعي في تهيئة الانسان لمواجهة تحديات العصر.

وكانت نتائج الدراسة كمايلي:

- اقتراح عدد من المبادئ والمرتكزات التي يجب أن تقوم عليها السياسات التعليمية.
- وجود أثر للمتغيرات المستقلة على اجابات عينة الدراسة على فقرات أداة الدراسة.

- دراسة مجدي (2015) بعنوان : دور الجامعة في تحقيق مجتمع المعرفة لمواكبة التطور المعلوماتي دراسة ميدانية بجامعة القصيم.[10]

هدف البحث إلى تحليل واقع الدور التي تمارسه جامعة القصيم في تحقيق مجتمع المعرفة لمواكبة التطور المعلوماتي، للوصول إلى مقترحات واقعية تسهم في بناء مجتمع المعرفة ، كما حاول الكشف على الفروق بين أعضاء هيئة التدريس حول تقييمهم لدور جامعة القصيم في تحقيق مجتمع المعرفة الجامعة.

وتوصل إلى النتائج أن دور جامعة القصيم في تحقيق مجتمع المعرفة جاء بدرجة متوسطة، و أشارت النتائج أيضاً إلى عدم وجود فروق بين استجابات أفراد العينة لدور الجامعة في تحقيق مجتمع المعرفة.

- دراسة الخباراني (2015) بعنوان: صناعة السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب بعض الدول تصور مقترح.[7]

هدفت الدراسة إلى الاستفادة من الخبرات والتجارب العالمية المعاصرة في صناعة السياسات التعليمية، بالمقارنة بين صناعة التعليم في المملكة السعودية وصناعة السياسة التعليمية في كل من ماليزيا واليابان وانجلترا والولايات المتحدة الأمريكية.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- التأكيد على أهمية صناعة السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية أن يشترك فيها كل من له صلة بالعملية التربوية والتعليمية.
- تحتاج سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية إلى إعادة نظر في الصياغة والياتها.

- دراسة البربري (2016) بعنوان: تطوير سياسات التعليم العالي في مصر لمواكبة الإقتصاد المعرفي بالإفادة من سنغافورة وماليزيا .[12]

هدفت الدراسة إلى تناول سياسات التعليم العالي في كلٍ من مصر وسنغافورة وماليزيا، ودورهما في بناء الاقتصاد المعرفي.

توصلت نتائج الدراسة أن إشكالية تطوير التعليم العالي في مصر تمثلت في التي:

- غموض السياسات التعليمية، مع عدم تنفيذ بعض السياسات والاستراتيجيات.
- تدني مؤشرات الجودة التعليمية والتعليم الإبداعي.
- انخفاض مستوى البحث والتطوير، وضعف المخصصات المالية.
- انحصار التعليم الجامعي بين تخصصي الاداب والعلوم في الغالب.

- دراسة الخزاعلة (2017) بعنوان: واقع السياسات التربوية المرتبطة بتجويد البحث التربوي في الجامعة الهاشمية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية بكلية التربية. [4]

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع السياسات التربوية المرتبطة بتجويد البحث التربوي في الجامعة الهاشمية.

توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

- تعمل الجامعة على إقامة مسابقة سنوية مفتوحة للبحث التربوي يشارك فيه كل قطاعات المجتمع.
- تقوم الجامعة بتطوير قاعدة بيانات تتضمن البحوث التربوية المنشورة في المجالات التربوية المختلفة.
- تعمل الجامعة على تسويق واستثمار البحوث التربوية بما يحقق العائد المادي والعلمي للباحثين.

- دراسة السهلي (2018) بعنوان: تطوير السياسات التربوية في الجامعات السعودية في ضوء متطلبات القدرة التنافسية "استراتيجية مقترحة". [7]

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع السياسات التربوية للعملية التعليمية والبحث العلمي وخدمة المجتمع والكشف على التحديات التي تواجه تطوير السياسات التربوية في الجامعات السعودية ، ومن ثم تقديم استراتيجية

مقترحة لتطوير السياسات التربوية بالجامعات السعودية في ضوء متطلبات القدرة التنافسية.

توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

- أن واقع السياسات التربوية للعملية التعليمية، والبحث العلمي وخدمة المجتمع في الجامعات السعودية جاء بدرجة موافقة متوسطة ، وأظهرت نتائج الدراسة وجود موافقة من أفراد عينة الدراسة على متطلبات تحقيق القدرة التنافسية في الجامعات السعودية، وفي النتائج تم تقديم استراتيجية مقترحة لتطوير السياسات التربوية بالجامعات السعودية في ضوء متطلبات القدرة التنافسية.

التعليق ع الدراسات السابقة:

- أجريت الدراسات التي تمكن الباحثون من الحصول عليها في الفترة التي امتدت ما بين 1993م وحتى سنة 2018م.

- أجريت الدراسات السابقة في بيئات مختلفة عن البيئة الليبية.

- استفاد الباحثون من الدراسات السابقة في بناء أداة الدراسة والمتمثلة في الاستبيان، واختيار الأساليب الإحصائية المناسبة وتفسير نتائج الدراسة.

والدراسات السابقة التي أوردها الباحثون تصب في بعض جوانب موضوع الدراسة ولا تنطبق عليها تماما لندرة الدراسات المشابهة للبحث - حسب علم الباحثون - ويمكننا الإشارة إلى أن بعض الدراسات السابقة تتباين مع نتائج الدراسة الحالية والبعض الآخر تتفق مع نتائج الدراسة الحالية.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

منهج الدراسة: لإجراء الدراسة وفقا لأهدافها الموضوعة، استخدم الباحثون في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وهو " المنهج الذي يتناول دراسة أحداث وظواهر وممارسات كائنة وموجودة ومتاحة للدراسة والقياس كما هي دون تدخل الباحث في مجرياتها، ويستطيع الباحث أن يتفاعل معها فيصفها ويحللها".[11]

- **مجتمع الدراسة:** تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس بكليات جامعة المرقب والبالغ عددهم (1517) عضو هيئة التدريس قار للعام الجامعي (2019 – 2020م) حسب ما هو موجود على موقع الجامعة الالكتروني.

- **عينة الدراسة:** تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث أن طبيعة العينة وخصائصها ترتبط ارتباطا وثيقا بنتائج الدراسة وقد بلغ حجم العينة (300) عضو هيئة تدريس وبنسبة (20%) تقريباً من مجتمع الدراسة الأصلي مقسمة على كليات جامعة المرقب.

و الاشكال1-2-3 يوضحوا توزيع افراد العينة حسب متغير الجنس، الدرجة العلمية و التخصص. بالترتيب

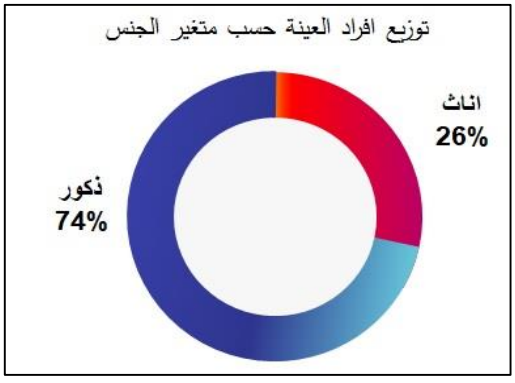

شكل (1) يوضح توزيع افراد العينة حسب متغير الجنس

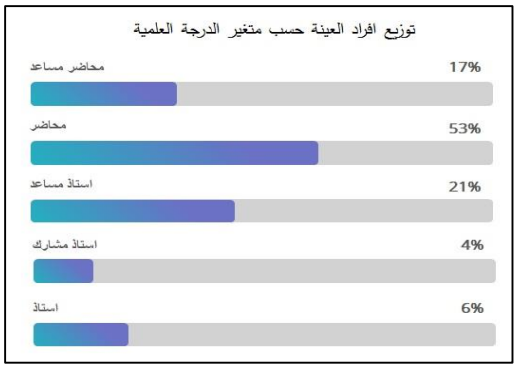

الشكل (2) يوضح توزيع افراد العينة حسب متغير الدرجة العلمية

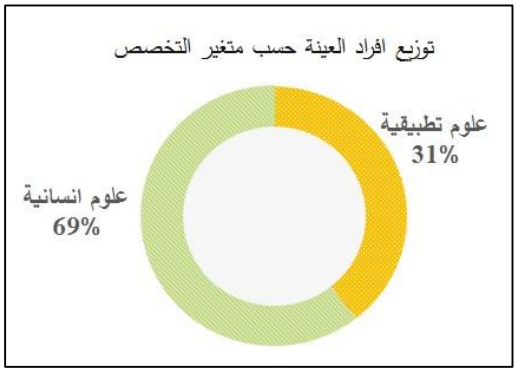

الشكل (3) يوضح توزيع افراد العينة حسب متغير التخصص

أداة الدراسة: للإجابة على تساؤلات الدراسة استخدم في الدراسة الاستبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات، والذي تم بناؤه من قبل الباحثون وهو موجه إلى أعضاء هيئة التدريس بجامعة المرقب، وقد مر الاستبيان بعدة خطوات قبل اعتماده بصيغته النهائية كما يلي:

1. الاطلاع على الادب التربوي والبحوث والدراسات السابقة المتعلقة بمشكلة الدراسة مثل دراسة (مجدي، 2015).
2. تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين الأكاديميين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم.
3. بعد إجراء التعديلات على الاستبيان بدأت عملية توزيعه، وتكون الاستبيان من(48) فقرة.

صدق الاستبيان:

صدق المحكمين : (الصدق الظاهري)، ويقصد بالصدق أن يقيس الاستبيان ما وضع لقياسه، وقد تحقق الباحثون من صدق الاستبيان وذلك عن طريق عرضه في صورته الأولية على مجموعة من الأساتذة المتخصصين الأكاديميين في التربية وتكنولوجيا التعليم والمناهج وطرق التدريس من يعملون كأعضاء هيئة تدريس بجامعة المرقب، حيث قاموا بإبداء أرائهم وملحوظاتهم حول مناسبة فقرات الاستبيان لتساؤلات الدراسة، وكذلك من حيث وضوح صياغتها اللغوية وفي ضوء تلك الآراء تم استبعاد بعض الفقرات وتعديل بعضها الآخر ليصبح عدد فقرات الاستبيان(48) فقرة والملحق يبين الاستبيان في صورته النهائية.

ثبات الاداة:

تم حساب ثبات الاستبيان بطريقة الاتساق الداخلي (Internal Consisency)

على استجابات عينة الدراسة الكلية باستخدام معادلة الفا كرونباخ (Cronbach Alpha) حيث بلغ معامل ثبات المحور الاول (انتاج المعرفة) (0.945) بينما بلغ معامل ثبات المحور الثاني (نشر المعرفة)(0.914) و بلغ معامل ثبات المحور الثالث (تطبيق المعرفة) (0.851) في حين جاء معامل الثبات الكلي للاستبيان **(0.975)**، وهذا يؤشر على ان الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات مما يعطي انطباعا بالاطمئنان الي قدرته على تحقيق الغرض الذي صمم من اجله.

الاساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة:

قام الباحثون بتفريغ وتحليل الاستبيان من خلال : برنامج (الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS:V.25 -) حيث تم استخدام الأدوات الاحصائية التالية:

1. اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات استمارة الاستبيان.
2. التكرارات والنسب المئوية لتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة وتعرف على آرائهم نحو أسئلة وعبارات اداة الدراسة
3. اختبار ت(Independent Samples T Test) للمقارنة بين متوسطات إجابات عينة الدراسة على محاور الدراسة حسب متغير (الجنس/ التخصص)
4. اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للمقارنة بين متوسطات استجابات افراد العينة على محاور الدراسة حسب متغير الدرجة العلمية.
5. تحديد الوزن النسبي للمتوسطات حيث تم حساب المدى (5-1=4) وتقسيمه على عدد الفئات أي (4/5=0.80) وبإضافة هذه القيمة الى اقل قيمة و هي الواحد الصحيح، وبذلك يكون الوزن النسبي كما هو موضح في الجدول رقم (1)

جدول (1) يوضح الوزن النسبي لفقرات الاستبيان

الترميز	الوزن النسبي للفقرات	مستوي التحقق
1	1.00-1.79	ضعيف جداً
2	1.80 – 2.59	ضعيف
3	2.60 – 3.39	متوسط
4	3.40 – 4.19	كبير
5	4.20 – 5.00	كبير جداً

- عرض النتائج:

تمت الاجابة عن تساؤلات الدراسة من خلال إطارين هما:

الأول: نظري تناول تحليل واقع السياسات التعليمية بالجامعات الليبية، من خلال الاطلاع على اللوائح والنظم المعمول بها والكتب والتقارير والبحوث الذي اهتمت بموضوع السياسات التعليمية.

الثاني: ميداني تطبيقي واشتمل على أداة قياس لدور السياسات التعليمية في تحقيق مجتمع المعرفة لمواكبة مستجدات العصر من خلال مساهمتها في إنتاج المعرفة وتوليدها، ومساهمتها في نشر المعرفة ، ومساهمتها في تطبيق المعرفة واستثمارها، وطبقت على عينة ممثلة لمجتمع الدراسة بجامعة المرقب تم اختيارها عشوائياً.

التساؤل الأول ونصه: ما تحليل و اقع السياسات التعليمية بالجامعات الليبية؟

في الماضي كان من السهل على أي مجتمع أن يعد أبنائه للمستقبل الذي يريد، وكانت توقعاته غالبا ما تتحقق، فالمتغيرات كانت محدودة وبطيئة التأثير، وأنماط الحياة كانت رتيبة شبه ثابتة.

أما ما نشهده حاليا من تزايد سريع في نمو حقول المعرفة، والعلم و الإتصالات، والمعلومات، تفرض نظرة جديدة للسياسات التعليمية، نظرة تتكامل فيها الأدوار بين كافة المؤسسات ذات التأثير في تهيئة الإنسان وتنشئته لتحقيق مجتمع المعرفة.

لذلك ومن خلال الاطلاع على اللوائح والنظم المعمول بها(قرار اللجنة الشعبية العامة سابقاً رقم 501 لسنة 2010م) والكتب والتقارير والبحوث الذي اهتمت بموضوع السياسات التعليمية، فإن تحليل واقع السياسات التعليمية بالجامعات الليبية تنبئ عن قصور السياسات التعليمية في تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية التي يجب أن تكون ومنها مايلي:

- قدم السياسات واللوائح المنظمة للجامعات.
- تفتقر جُل الجامعات إلى وجود مجالس أمناء تُشرف على وضع الخطط والسياسات لتلك المؤسسات .[13]
- عدم وجود تشريعات وقوانين مُلزمة خاصة بالجودة وضمانها لإتخاذها منهاج عمل بالوحدات الإدارية.
- من ناحية تطبيق السياسات الحالية لم يتم تطبيق بعض البنود وبعضها كانت درجة تطبيقه أقل من المطلوب والبعض الأخر تم تطبيقه.
- انعدام الموائمة بين نواتج التعليم الجامعي واحتياجات خطط التنمية.
- قلة المخصصات المالية للبحث العلمي وأثرها على خطط التنمية ومشاريعها.
- سياسات القبول: حيث لا توجد معايير لقبول الطلبة إلا التقدير العام والدرجات التي يحصلون عليها في الثانوية العامة، دون معرفة لإحتياجات سوق العمل، أو خطط التنمية.
- عدم تحديد ميزانية خاصة لبرامج وأنشطة الجودة وضمانها في الجامعات .
- الروتين والتمسك بالنمط التقليدي للإدارة ومقاومة التغير (البيروقراطية المقيتة).
- لم تتوافق سياسات الجامعات الليبية مع المعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية.
- ضعف السياسات المنظمة للشراكة البحثية بين الجامعات وبين القطاعات الانتاجية في المجتمع.

التساؤل الثاني ونصه: ما دور السياسات التعليمية بالجامعات الليبية في تحقيق مجتمع المعرفة بجامعة المرقب، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكليات جامعة المرقب؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لاستجابات افراد العينة علي كل محور من محاور الدراسة الثلاثة على حدا (توليد و انتاج المعرفة / نشر المعرفة / تطبيق و توظيف المعرفة).

اولاً: المحور الاول (سياسات انتاج المعرفة)

تم حساب المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لاستجابات افراد العينة على فقرات هذا المحور الخاصة بسياسات الجامعة لإنتاج المعرفة و توليدها، و الجدول رقم (2) يوضح هذه النتائج.

الجدول (2) المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لاستجابة افراد العينة على فقرات المحور الاول (انتاج المعرفة)

متسلسل	الفقرة	المتوسط	الانحراف لمعياري	المستوي
1	تشجع الأبحاث العلمية المتميزة لأعضاء هيئة التدريس	2.55	1.20	منخفض
2	تحرص على التبادل المعرفي مع مراكز البحوث العالمية المحلية	2.51	1.07	منخفض
3	تطور المقررات والبرامج الأكاديمية وتحدثها باستمرار	2.42	0.99	منخفض
4	تنمية مهارات التفكير العلمي لدى الطلبة	2.38	0.79	منخفض
5	تزود المختبرات بالمستلزمات والأدوات الضرورية للعملية البحثية	2.38	1.04	منخفض
6	تقترح حلول أكاديمية مناسبة لمشكلات المجتمع	2.32	0.85	منخفض
7	تشجع على إنتاج الكتب والمؤلفات في شتى حقول المعرفة	2.32	1.03	منخفض
8	تحرص على التدريب العملي لطلابها بالتنسيق مع مختلف المؤسسات.	2.21	0.95	منخفض
9	تشارك في إنتاج ابتكارات علمية جديدة	2.17	1.01	منخفض
10	توفير فرص التعليم والتدريب لجميع أفراد المجتمع من خلال التعليم المستمر	2.15	0.99	منخفض
11	توفير البيانات والمعلومات من خلال قواعد بيانات حديثة ومتطورة	2.08	0.94	منخفض
12	تهتم بتعليم اللغات الأجنبية المختلفة	2.08	1.02	منخفض
13	تسعى للحصول على براءات اختراعات	1.92	0.92	منخفض
14	توفر دورات علمية متخصصة لأفراد الجامعة (أساتذة وطلاب واداريين).	1.87	0.90	منخفض
15	تشجع أعضاء هيئة التدريس على البحث العلمي بالدعم المالي اللازم	1.77	1.09	منخفض
16	إنشاء مراكز بحوث متخصصة بكل كلية.	1.62	0.97	منخفض
المتوسط العام		2.17		منخفض

يتضح من الجدول رقم (2) ان تقديرات اعضاء هيئة التدريس لدور السياسات التعليمية للجامعة في انتاج المعرفة كان بمستوي منخفض في كل فقرات الاستبيان، ورغم ضعف السياسات التعليمية للجامعة في انتاج المعرفة الا النتائج اشارت الى ان السياسات التعليمية للجامعة تشجع الأبحاث العلمية المتميزة لأعضاء هيئة التدريس(بشكل نسبي) حيث حصلت هذه الفقرة علي اعلي متوسط حسابي بلغ (2.55) بانحراف معياري (1.20)، في حين حصلت الفقرة التي نصها (إنشاء مراكز بحوث متخصصة بكل كلية) على اضعف متوسط حيث بلغ (1.62)، مما يعني ضرورة الاهتمام بإنشاء المراكز البحثية متخصصة في كل كلية من كليات الجامعة، وبشكل عام جاء المتوسط العام للمحور بمستوي منخفض بلغ (2.17).

ثانياً: المحور الثاني (سياسات الجامعة لنشر المعرفة).

تم حساب المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لاستجابات افراد العينة حول فقرات هذا المحور. الجدول رقم(3) يوضح هذه القيم.

الجدول (3) المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لاستجابة افراد العينة على فقرات المحور الثاني (نشر المعرفة)

متسلسل	الفقرة	المتوسط	الانحراف لمعياري	المستوي
1	تصدر مجلات علمية في كل التخصصات لنشر المعرفة التي ينتجها أعضاء هيئة التدريس.	3.23	0.95	متوسط
2	تهتم بعقد مؤتمرات وندوات علمية وورش عمل تخدم أبناء المجتمع لنشر المعرفة بينهم	2.83	0.99	متوسط
3	تشجع أعضاء هيئة التدريس على المشاركة في المؤتمرات والندوات المحلية والإقليمية والعالمية	2.81	1.14	متوسط
4	تشترك في قواعد البيانات والمعلومات المحلية والدولية	2.57	0.87	منخفض
5	تلبية سوق العمل بالمتطلبات المعرفية المتجددة	2.49	0.93	منخفض
6	تتبنى نشر الكتب التي يؤلفها أعضاء هيئة التدريس	2.49	1.07	منخفض
7	تتبنى الرسائل العلمية المتميزة وتقوم بنشرها	2.45	0.95	منخفض
8	توفر المعلومات للباحثين والمؤسسات البحثية	2.38	0.81	منخفض
9	تقديم الاستشارات العلمية لمؤسسات المجتمع في شتى المجالات	2.26	0.86	منخفض
10	تحرص على تدريس الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس للطلاب في مرحلة البكالوريوس والدراسات العليا.	2.25	1.00	منخفض
11	تسمح لأفراد المجتمع استخدام مكتبتها الإلكترونية	2.11	0.95	منخفض
12	استثمار التقنيات العلمية المتاحة لنشر المعرفة	2.09	0.84	منخفض
13	توفر لأعضاء هيئة التدريس الاطلاع على أحدث الدراسات في مجال تخصصهم	1.98	0.95	منخفض
14	تشجع الباحثين على ترجمة الكتب العالمية التي تتضمن معارف جديدة ومتنوعة	1.92	0.85	منخفض
15	توفر دورات تدريبية متخصصة في المعارف المختلفة لأبناء المجتمع المحلي.	1.89	0.97	منخفض
16	تتحمل نفقات نشر الأبحاث العلمية لأعضاء هيئة التدريس في المجلات والمؤتمرات المحلية والإقليمية والعالمية	1.89	1.03	منخفض
المتوسط العام		2.35		منخفض

تبين من خلال نتائج الجدول رقم (3)، ان تقديرات اعضاء هيئة التدريس لدور السياسات التعليمة في نشر المعرفة كان بمستوي منخفض حيث بلغ التقدير الكلي للمحور (2.35) وهو متوسط منخفض ، الا ان الفقرات 7-15-3 (تصدر مجلات علمية في كل التخصصات لنشر المعرفة التي ينتجها أعضاء هيئة التدريس)،

(تهتم بعقد مؤتمرات وندوات علمية وورش عمل تخدم أبناء المجتمع لنشر المعرفة بينهم)،(تشجع أعضاء هيئة التدريس على المشاركة في المؤتمرات والندوات المحلية والإقليمية والعالمية) علي الترتيب جاءت بمستوي متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل فقره منهم (3.23)،(2.83)،(2.81) علي الترتيب، في حين جاءت الفقرة (5) و التي نصها (تتحمل نفقات نشر الأبحاث العلمية لأعضاء هيئة التدريس في المجلات والمؤتمرات المحلية والإقليمية والعالمية)، في اخر الجدول بمتوسط (1.89) وانحراف معياري (1.03).

ثالثاً: المحور الثالث (سياسات الجامعة في تطبيق المعرفة)، تم حساب المتوسط الحسابي للفقرات و الانحراف المعياري و الجدول رقم(4) يوضح

هذه النتائج، حيث اتضح من خلاله ان تقديرات اعضاء هيئة التدريس بجامعة المرقب لدور السياسات التعليمية في تطبيق المعرفة كان بمستوي منخفض بمتوسط حسابي (2.13).

الجدول (4) المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لاستجابة افراد العينة على فقرات المحور الثالث (تطبيق المعرفة)

متسلسل	الفقرة	المتوسط	الانحراف لمعياري	المستوي
1	توفر حرية البحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس للتواصل المعرفي وتطبيق نتائج أبحاثهم.	2.45	1.03	منخفض
2	تبادر الجامعة لعمل شراكة مع المؤسسات المجتمعية لتبادل المعارف والمعلومات	2.38	1.02	منخفض
3	تنظيم الزيارات الميدانية لمواقع العمل والإنتاج بالبيئة المحيطة للطلبة وأعضاء هيئة التدريس	2.28	0.97	منخفض
4	توظيف تكنولوجيا المعلومات في عملية التعليم داخل الجامعة	2.25	0.90	منخفض
5	تطرح الجامعة آليات واضحة لتوظيف المعرفة وتطبيقها.	2.21	0.93	منخفض
6	تحظى محاولات تطبيق المعرفة وتوظيفها بدعم من القيادات الجامعية	2.17	0.85	منخفض
7	توظف التقنيات الحديثة في مرافقها للمساهمة في نشر المعرفة .	2.15	1.01	منخفض
8	تهتم بإدارة المعرفة من أجل المبادرة لتطبيقها وتوظيفها الخدمة المجتمع.	2.15	0.93	منخفض
9	تحرص على إنشاء مراكز متخصصة لتطبيق المعرفة والاستفادة منها	2.09	0.86	منخفض
10	تشكل فرق بحثية لدراسة مشكلات المجتمع في ضوء المعرفة التي ينتجها أعضاء هيئة التدريس	2.08	0.87	منخفض
11	الأخذ بالإدارة الإلكترونية لتيسر للعاملين فيها نشر المعرفة باستخدام التكنولوجيا الحديثة	2.06	0.99	منخفض
12	تسعى الجامعة لتحويل المعارف المبتكرة إلى تطبيقات عملية	2.04	0.85	منخفض
13	تجري الجامعة اتصالات بقطاعات البيئة المختلفة لتحثها على تطبيق المعرفة التي تتوصل إليها الجامعة.	1.94	0.82	منخفض
14	تحرص على تحويل المعارف النظرية إلى واقع تطبيقي لتحقيق اقتصاد المعرفة	1.94	0.77	منخفض
15	تحرص الجامعة على التسويق لنتائج الأبحاث من أجل تطبيقها في قطاعات العمل المختلفة.	1.92	0.83	منخفض
16	تحرص على إنشاء وحدات تدريبية بالكليات لتدريب أبناء الجامعة والمجتمع على المعارف المبتكرة.	1.91	0.84	منخفض
المتوسط العام		132.		منخفض

التساؤل الثالث ونصه: هل توجد فروق بين أعضاء هيئة التدريس لدور السياسات التعليمية بالجامعات الليبية في تحقيق مجتمع المعرفة باختلاف متغير الجنس والتخصص والدرجة العلمية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لاستجابات افراد العينة على فقرات الاستبيان، كما تم استخدام اختبار .ت (Independent Samples T Test) ، اختبار تحليل التباين الأحادي (Anova One Way). لمعرفة دلالة الفروق بين هذه المتوسطات.

اولاً: الفروق بين اعضاء هيئة التدريس لتقديراتهم لدور السياسات التعليمية في تحقيق مجتمع المعرفة تبعا لمتغير الجنس، تم استخدام اختبار(ت) والجدول رقم (5) يوضح النتائج.

الجدول (5) يوضح نتائج اختبار(ت) لدلالة الفروق بين أعضاء هيئة التدريس حول تقديراتهم لدور السياسات التعليمية في تحقيق مجتمع المعرفة باختلاف متغير الجنس

المحور	الذكور		الاناث		قيمة	مستوي الدلالة	
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	(ت)		
الاول	2.26	0.68	1.91	0.67	1.605	0.115	غير دالة
الثاني	2.45	0.58	2.09	0.77	1.780	0.081	غير دالة
الثالث	2.22	0.65	1.86	0.82	1.646	0.106	غير دالة
الكل	2.13	0.59	1.95	0.74	1.779	0.081	غير دالة

تبين من الجدول(5) انه لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوي دلالة (0.005) تعزى لمتغير الجنس بين استجابات افراد العينة لتقييم دور السياسات التعليمية لجامعة المرقب في تحقيق مجتمع المعرفة.

ثانياً: فيما يتعلق بالفروق بين اعضاء هيئة التدريس حول دور السياسات التعليمية للجامعة في تحقيق مجتمع المعرفة تبعا لمتغير التخصص، تم استخدام اختبار (ت) (Independent Samples T Test)، وجاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم(6).

الجدول (6) يوضح نتائج اختبار(ت) لدلالة الفروق بين أعضاء هيئة التدريس حول تقديراتهم لدور السياسات التعليمية في تحقيق مجتمع المعرفة باختلاف متغير التخصص

المحور	علوم تطبيقية		علوم انسانية		قيمة	مستوي الدلالة	
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	(ت)		
الاول	2.51	0.80	2.03	0.60	0.018	0.220	غير دالة
الثاني	2.46	0.61	2.31	0.67	0.445	0.605	غير دالة
الثالث	2.23	0.61	2.08	0.75	0.489	0.390	غير دالة
الكل	2.40	0.62	2.14	0.65	0.181	0.862	غير دالة

واتضح من النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية حول قدرة السياسات التعليمية لجامعة المرقب علي تحقيق مجتمع المعرفة ترجع لمتغير التخصص عند مستوي دلالة (0.005)، على كل محور من محاور الدراسة.

ثالثا: اما بالنسبة للفروق بين اعضاء هيئة التدريس حول دور السياسات التعليمية بجامعة المرقب في بناء مجتمع المعرفة تبعا لمتغير الدرجة العلمية، فقد استخدم الباحثون تحليل التباين الاحادي و جاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (7).

يتضح من الجدول رقم (7) انه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين افراد عينة الدراسة تعزى لمتغير الدرجة العلمية

الجدول رقم (7) يوضح نتائج تحليل التباين حول دور السياسات التعليمية في جامعة المرقب في بناء مجتمع المعرفة تبعا لمتغير الدرجة العلمية

محاور الاستبيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف)	قيمة الدلالة	مستوي الدلالة
انتاج	بين المجموعات	0.122	4	0.031	0.059	0.993	غير دالة احصائيا
	داخل المجموعات	24.863	48	0.518			
	الدرجة الكلية	24.986	52				
نشر	بين المجموعات	0.403	4	0.101	0.226	0.922	غير دالة احصائيا
	داخل المجموعات	21.379	48	0.445			
	الدرجة الكلية	21.782	52				
تطبيق	بين المجموعات	0.509	4	0.127	0.236	0.917	غير دالة احصائيا
	داخل المجموعات	25.894	48	0.539			
	الدرجة الكلية	26.402	52				
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.278	4	0.069	0.155	0.960	غير دالة احصائيا
	داخل المجموعات	21.450	48	0.447			
	الدرجة الكلية	21.728	52				

التساؤل الرابع ونصه: ما المقترحات المناسبة لتطوير السياسات التعليمية بالجامعات الليبية للتكيف مع التقدم المذهل في المعلوماتية والتقنية لتحقيق مجتمع المعرفة؟

من خلال تحليل واقع السياسات التعليمية بالجامعات الليبية وفي ضوء الدراسة الميدانية التي اشتملت على أداة قياس لدور السياسات التعليمية في تحقيق مجتمع المعرفة لمواكبة مستجدات العصر من خلال مساهمتها في إنتاج المعرفة وتوليدها، ومساهمتها في نشر المعرفة ، ومساهمتها في تطبيق المعرفة واستثمارها، يقترح الباحثون بعض الحلول المناسبة لتطوير السياسات التعليمية بالجامعات الليبية للتكيف مع التقدم المذهل في المعلوماتية والتقنية لتحقيق مجتمع المعرفة **ومن هذه الاقتراحات مايلي:**

- العمل على تبني عمليات التطوير والإصلاح من قبل وزارة التعليم، وإعادة هيكلة الجامعات الليبية لمواجهة التحديات التي تواجهها في القرن الحادي والعشرين.
- البحث العلمي: لا بد من رصد المخصصات اللازمة للبحث العلمي حتي نرقى بمؤسساتنا وشركاتنا ومصانعها وتتقدم أمتنا.
- التركيز على نشر ثقافة الجودة وضمانها، بشكل أكبر أعمق سواء أكان من الناحية الإدارية، أم الأكاديمية، لتصبح أسلوباً ومنهجاً، وليس كوظيفة مستقلة.
- الربط بين التخصصات والاحتياجات الفعلية: وذلك بإستحداث أنماط جديدة من التعليم بدل التوسع في إنشاء الجامعات التقليدية.
- سياسات القبول ينبغي أن يتم القبول استناداً لدراسات ميدانية تحدد من خلالها احتياجات سوق العمل، ومتطلبات خطط التنمية.
- ضرورة تبني الأسس الاستراتيجية للتنافسية في رؤية ورسالة الجامعة ولوائحها القيمية.
- إجراء تعديل يمنح المزيد من الاستقلالية للجامعات.
-ضرورة وجود رؤية واضحة لتوجيه منظومة البحث العلمي في الجامعات بما يتناسب مع خطة التنمية في الدولة.
- الأخذ والتركيز بصيغ التعليم المفتوح والتعليم عن بعد.
- توفير ميزانية خاصة لمراكز تكنولوجيا المعلومات في الجامعات ، حتى تتجنب الروتينية في عمليات الشراء،

وخاصة المشتريات التقنية، وكذلك فيما يلزم الإستعانة بالخبراء والمتخصصين من خارج الجامعة في بعض التكنولوجيات.

توصيات الدراسة:

في ضوء تحليل واقع السياسات التعليمية بالجامعات الليبية وفي ضوء نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بدور السياسات التعليمية بالجامعات الليبية في تحقيق مجتمع المعرفة يوصي الباحثون بالآتي:

1- التركيز على جودة التعليم ، والتأكيد على دور الجامعة في إنتاج المعرفة وتطويرها وتجديدها.

2- زيادة الانفاق على الجامعات وخاصة المخصصات المقررة للبحث العلمي وتوجيهه لحل مشكلات المجتمع.

3- تحديث السياسات واللوائح المنظمة للجامعات الليبية تجمع بين التجديد والواقعية بما يتوافق مع مستجدات العصر الحالي.

4- العمل على توفير الخطط الاستراتيجية التي من شأنها الربط بين الجامعة والمجتمع عن طريق الشراكة مع المؤسسات التي توجد بالمجتمع وضرورة وضع الآليات التي تساعد في تفعيل دور الجامعة في استثمار المعرفة وتوظيفها لخدمة المجتمع وعم الاكتفاء بمجرد الوصول إليها وإنتاجها والعمل على نشرها وحسب.

5- تشكيل مجلس استشاري في كل جامعة يتكون من أعضاء هيئة التدريس وكبار العاملين والمختصين للتنسيق بين الجامعات ومؤسسات المجتمع.

- مقترحات الدراسة :

1- القيام باستطلاعات دورية عن مدى متابعة الجامعات لقضايا المجتمع ، ومدى مساهمتها في إجراء البحوث المرتبطة بتلك القضايا، وقياس رضا المجتمع عن دور الجامعة وفي ذلك.

2- إجراء دراسة عن معوقات تحقيق الجامعات الليبية لمراكز متقدمة عالمياً في التصنيفات العالمية المختلفة.

3- إجراء المزيد من الدراسات الميدانية والبحوث العلمية الأكثر شمولاً حول السياسات التعليمية في جميع مراحل التعليم المختلفة .

المراجع

[1]- صبري، هالة عبدالقادر (2008): واقع التعليم العالي في الأردن متطلبات الجودة والتحديات الراهنة دراسة تحليلية، المؤتمر العربي السنوي الثالث حول الاتجاهات الحديثة لجودة الأداء الجامعي، الامارات العربية المتحدة، الشارقة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

[2]- المنقاش، سارة عبدالله (2006): دراسة تحليلية لسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية ومقترحات لتطويرها، مجلة جامعة الملك سعود للعلوم التربوية، المجلد 19.

[3]- سالم، حميد سالم (2007): الجامعة ودورها في بناء مجتمع المعرفة، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي للتعليم العالي في العراق، في الفترة 11-12-13 مارس 2007م، أربيل، العراق.

[4]- الغرايبة، فيصل محمود، غرايبة، لطفي عبدالقادر (2001): السياسات التعليمية ودور التعليم الجامعي في تهيئة الإنسان لمواجهة مستجدات العصر، مجلة العلوم التربوية والنفسية ، المجلد الثاني، العدد الأول، كلية التربية، جامعة البحرين.

[5]- شاكر، أحمد (2015): السياسة التعليمية قضية محورية. مجلة الإدارة التربوية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة بالقاهرة، المجلد الثاني، العدد السادس.

[6]- شعلان، عبدالحميد عبدالفتاح (2011): السياسات التعليمية بين الواقع والمعلوم، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة.

[7]- السهلي، محمد بن علي (2018): تطوير السياسات التربوية في الجامعات السعودية في ضوء متطلبات القدرة التنافسية "استراتيجية مقترحة" ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية التربية، جامعة الملك سعود، السعودية.

[8]- تركماني، عبدالله (2007): تحديات مجتمع المعرفة، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، سوريا.

[9]- ريان، محمد علي (2005): تدريب معلم الكبار وإعداده لمجتمع المعرفة في القرن الحادي والعشرين، المؤتمر السنوي الثالث 23-24 ابريل 2005م ، مركز تعليم الكبار بجامعة عين شمس ، دار الفكر العربي ، مصر.

[10]- يونس، محمد مجدي (2015): دور الجامعة في تحقيق مجتمع المعرفة لمواكبة التطور المعلوماتي دراسة ميدانية بجامعة القصيم، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، كلية التربية، جامعة المنوفية، مصر.

[11]- جابر، عبد الحميد جابر (1997): مناهج البحث في التربية وعلم النفس ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر.

[12]- سالي، عبدالتواب محمود(2019): دراسة مقارنة لسياسات القبول في التعليم العالي بين مصر وجنوب أفريقيا، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، جامعة حلوان، مصر.

[13]- مرجين، حسين سالم ، وآخرون(2019): تقرير عن الجودة وضمانها في الجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية "الواقع وامكانات التطوير"، مقدم من الجمعية الليبية للجودة والتميز في التعليم وهيئة أبحاث العلوم الطبيعية والتكنولوجيا، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا.

[14]- مرجين، حسين سالم ، وآخرون(2013): تقرير الزيارات الاستطلاعية للجامعات الحكومية، مقدم من المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية ، خلال الفترة من 23-27-يونيو - 2013م ، طرابلس ، ليبيا.

الاستاذ الدكتور المحترم **الاستاذة الدكتورة المحترمة**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تحية طيبة وبعد.....

يقوم الباحثون بإعداد دراسة علمية بعنوان

(السياسات التعليمية بالجامعات الليبية ودورها في تحقيق مجتمع المعرفة[جامعة المرقب نموذجاً]).

فالرجاء التكرم بالإجابة على فقرات الاستبيان بوضع إشارة (✓) أمام أحد البدائل التي تناسبك ، أملين منكم الموضوعية والحرص والإخلاص ، وإن ما ستدلون به من إجابات سيكون له الأثر الكبير في بلوغ الأهداف المنشودة ، مؤكدين لكم أن جميع الاستجابات ستحاط بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط .

شاكرين لكم حسن تعاونكم.

ملاحظة :

في حالة الرغبة في الحصول علي نتائج الدراسة يرجي كتابة بريدك الالكتروني هنا

أولاً: البيانات الأولية: الرجاء وضع علامة (✓) في المربع الذي يو افق إجابتك:

- **الجنس:** ذكر ☐ أنثى ☐
- **الدرجة العلمية :** محاضر مساعد ☐ محاضر ☐ استاذ مساعد ☐ استاذ مشارك ☐ استاذ ☐
- **التخصص:** علوم تطبيقية ☐ علوم انسانية ☐
- **الكلية التابع لها :** .....

ثانياً: الرجاء وضع علامة (✓) أمام أحد البدائل التالية:

الفقرات الخاصة بسياسات الجامعة لإنتاج المعرفة وتوليدها						
ر.ت	الفقـــرات	دور				
		كبير جدا	كبير	متوسطة	ضعيف	ضعيف جدا
1	تشجع الأبحاث العلمية المتميزة لأعضاء هيئة التدريس					
2	تحرص على التدريب العملي لطلابها بالتنسيق مع مختلف المؤسسات.					
3	تشجع أعضاء هيئة التدريس على البحث العلمي بالدعم المالي اللازم					
4	توفير البيانات والمعلومات من خلال قواعد بيانات حديثة ومتطورة					
5	إنشاء مراكز بحوث متخصصة بكل كلية.					
6	تنمية مهارات التفكير العلمي لدى الطلبة					
7	تشارك في إنتاج ابتكارات علمية جديدة					
8	تسعى للحصول على براءات اختراعات					
9	تشجع على إنتاج الكتب والمؤلفات في شتى حقول المعرفة					
10	تقترح حلول أكاديمية مناسبة لمشكلات المجتمع					
11	تزود المختبرات بالمستلزمات والأدوات الضرورية للعملية البحثية					
12	تحرص على التبادل المعرفي مع مراكز البحوث العالمية المحلية					
13	تطور المقررات والبرامج الأكاديمية وتحدثها باستمرار					
14	توفر دورات علمية متخصصة لأفراد الجامعة (أساتذة وطلاب واداريين.)					
15	توفير فرص التعليم والتدريب لجميع أفراد المجتمع من خلال التعليم المستمر					

16	تهتم بتعليم اللغات الأجنبية المختلفة					
الفقرات الخاصة بسياسات الجامعة لنشر المعرفة						
ر.ت	الفقـــرات	دور				
		كبير جدا	كبير	متوسطة	ضعيف	ضعيف جدا
1	تشترك في قواعد البيانات والمعلومات المحلية والدولية					
2	تتبنى نشر الكتب التي يؤلفها أعضاء هيئة التدريس					
3	تشجع أعضاء هيئة التدريس على المشاركة في المؤتمرات والندوات المحلية والإقليمية والعالمية					
4	تلبية سوق العمل بالمتطلبات المعرفية المتجددة					
5	تتحمل نفقات نشر الأبحاث العلمية لأعضاء هيئة التدريس في المجلات والمؤتمرات المحلية والإقليمية والعالمية					
6	تحرص على تدريس الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس للطلاب في مرحلة البكالوريوس والدراسات العليا.					
7	تصدر مجلات علمية في كل التخصصات لنشر المعرفة التي ينتجها أعضاء هيئة التدريس.					
8	توفر المعلومات للباحثين والمؤسسات البحثية					
9	تتبنى الرسائل العلمية المتميزة وتقوم بنشرها					
10	تقديم الاستشارات العلمية لمؤسسات المجتمع في شتى المجالات					
11	تشجع الباحثين على ترجمة الكتب العالمية التي تتضمن معارف جديدة ومتنوعة					
12	توفر لأعضاء هيئة التدريس الاطلاع على أحدث الدراسات في مجال تخصصهم					
13	استثمار التقنيات العلمية المتاحة لنشر المعرفة					
14	توفر دورات تدريبية متخصصة في المعارف المختلفة لأبناء المجتمع المحلي.					
15	تهتم بعقد مؤتمرات وندوات علمية وورش عمل تخدم أبناء المجتمع لنشر المعرفة بينهم					
16	تسمح لأفراد المجتمع استخدام مكتبتها الإلكترونية					
الفقرات الخاصة بسياسات الجامعة لتطبيق المعرفة						
ر.ت		تحرص بشكل				

	الفقـــــرات	كبير جدا	كبير	متوسطة	ضعيف	ضعيف جدا
1	توظيف تكنولوجيا المعلومات في عملية التعليم داخل الجامعة					
2	الأخذ بالإدارة الإلكترونية لتيسر للعاملين فيها نشر المعرفة باستخدام التكنولوجيا الحديثة					
3	توظف التقنيات الحديثة في مر افقها للمساهمة في نشر المعرفة .					
4	تحظى محاولات تطبيق المعرفة وتوظيفها بدعم من القيادات الجامعية					
5	تحرص على إنشاء مراكز متخصصة لتطبيق المعرفة والاستفادة منها					
6	تطرح الجامعة آليات واضحة لتوظيف المعرفة وتطبيقها.					
7	تحرص على إنشاء وحدات تدريبية بالكليات لتدريب أبناء الجامعة والمجتمع على المعارف المبتكرة.					
8	توفر حرية البحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس للتواصل المعرفي وتطبيق نتائج أبحاثهم .					
9	تنظيم الزيارات الميدانية لمو اقع العمل والإنتاج بالبيئة المحيطة للطلبة وأعضاء هيئة التدريس					
10	تشكل فرق بحثية لدراسة مشكلات المجتمع في ضوء المعرفة التي ينتجها أعضاء هيئة التدريس					
11	تبادر الجامعة لعمل شراكة مع المؤسسات المجتمعية لتبادل المعارف والمعلومات					
12	تهتم بإدارة المعرفة من أجل المبادرة لتطبيقها وتوظيفها الخدمة المجتمع.					
13	تحرص على تحويل المعارف النظرية إلى و اقع تطبيقي لتحقيق اقتصاد المعرفة					
14	تسعى الجامعة لتحويل المعارف المبتكرة إلى تطبيقات عملية					
15	تحرص الجامعة على التسويق لنتائج الأبحاث من أجل تطبيقها في قطاعات العمل المختلفة.					
16	تجري الجامعة اتصالات بقطاعات البيئة المختلفة لتحثها على تطبيق المعرفة التي تتوصل إليها الجامعة.					

الباحثون:

أ. محي الدين فرة أ. دياب الرويمي أ. اشرف جليد